Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AUB American University of Beirut الجامعة الأميركية في بيروت
Supported by OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: **لبنان**

منظّمات المجتمع المدني اللبنانية وقضية العاملات في الخدمة المنزلية المهاجرات

مشاركة منظّمات المجتمع المدني اللبنانية في تحسين وضعيّة العاملات في الخدمة المنزلية المهاجرات الخاضعات لنظام الكفالة، واستراتيجيّات عملها والتحدّيات التي تواجهها

| فريدا رينتاكومبو |

منذ أواخر الثمانينيات، عملت منظّمات المجتمع المدني اللبنانية بنشاط من أجل تحسين الحقوق القانونية والظروف المعيشية للعاملات في الخدمة المنزلية المهاجرات إلى لبنان. وفيما استخدم المجتمع المدني اللبناني أساليب واستراتيجيّات مختلفة على مرّ السنين، أدّى عمله إلى زيادة الوعي بشكل ملحوظ حول سوء المعاملة والاستغلال اللذين تتعرّض لهما العاملات في الخدمة المنزلية المهاجرات إلى لبنان. حدّدت هذه المنظّمات بشكل خاص نظام الكفالة التقليدي، باعتباره المشكلة المركزية في حالة تلك العاملات، كونه يضرّ بحقوقهن ويجعلهن عرضة للاستغلال (هاميل ٢٠١٢، ٤). تحوّل عمل المنظّمات غير الحكومية مع العاملات في الخدمة المنزلية تدرّجياً من المساعدات الخيرية إلى مشاريع المناصرة والتمكين. تمتدّ حماية تلك العاملات إلى أبعد من نطاق شبكات المناصرة القائمة على المنظّمات غير الحكومية، بحيث أصبحت تشكّل مصدر قلق متزايد للجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني مثل الاتحاد الوطني لنقابات العمّال والمستخدمين في لبنان. إلى ذلك، وبدعم نشط من منظّمة العمل الدولية، واصلت المنظّمات غير الحكومية والاتحاد الوطني لنقابات العمّال والمستخدمين في لبنان ومجتمعات العاملات في الخدمة المنزلية نضالهم في تحدّي نظام الكفالة، وفي إعادة تعريف التنظيم واستراتيجيّات المجتمع المدني. مع ذلك، كافح المجتمع المدني اللبناني لإصلاح نظام الكفالة، الذي لا يزال يشكّل سمة مهمّة من سمات المجتمع، وبالتالي لا تزال العاملات في الخدمة المنزلية عرضة لخطر الاستغلال والإيذاء على أيدي أصحاب العمل ووكالات الاستقدام.

خلفيّة عن حالة العاملات في الخدمة المنزلية المهاجرات إلى لبنان

يوجد في لبنان أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ عاملة في الخدمة منزلية (عبد الرحيم ٢٠١٠، ٥؛ منظّمة العمل الدولية ٢٠١٦، ٦، طايع ٢٠١٢، ٤٩). تُعرّف العاملات في الخدمة المنزلية على أنهن «العاملات اللواتي هاجرن إلى مدن أو قرى أخرى، سواء على في دولة أخرى أو داخل حدود بلادهن للعثور على عمل» (Guichon ٢٠١٤، ٢)، وعادة تُكلّف تلك العاملات بالواجبات المنزلية مثل الطهي والتنظيف. نظرًا إلى أن طبيعة هذه المهام مرتبة ثقافيًا وفقًا لمعايير جندرية، فإن العاملات في الخدمة المنزلية المهاجرات إلى لبنان هن في الغالب شابّات (منظّمة العمل الدولية ٢٠١٦، ٥). بعد الحرب الأهلية اللبنانية، ازداد تنوّع التركيبة العرقية للعاملات في الخدمة المنزلية في لبنان، فبعد أن كن ينتمين تقليديًا إلى عائلات لبنانية من طبقات اجتماعية واقتصادية فقيرة، بات غالبيتهن بعد الحرب يهاجرن من البلدان منخفضة الدخل في آسيا وأفريقيا، وتحديدًا من إثيوبيا وبنغلادش والفلبين التي تُعدُّ أكبر مزوّد للقوى العاملة المنزلية في لبنان (منظّمة العمل الدولية ٢٠١٦، ٧). غالبًا تنطبع صورة العاملات في الخدمة المنزلية بالتهميش الاقتصادي، إلّا أن حالة العاملات في الخدمة المنزلية الوافدات إلى لبنان تمثّل قضية سياسية مُتعدّدة الجوانب، حيث يلعب العرق والطبقة والجنس أدوارًا متشابكة.

في إطار نظام الكفالة، تُحبَس العاملات في الخدمة المنزلية في صورة دائمة، ويتعرّضن للاستغلال على أيدي أرباب العمل ومكاتب الاستقدام والتوظيف الخاصّة. في حين يساهم العديد من العوامل في ضعف تلك العاملات، إلّا أن بعض الباحثين والمنظّمات غير الحكومية الدولية والإقليمية اعترفوا بأن نظام الكفالة التقليدي هو المصدر الرئيسي لهذه الهشاشة (هاميل ٢٠١٢؛ عبد الرحيم ٢٠١٠؛ منظّمة العمل الدولية ٢٠١٦؛ Guichon ٢٠١٤؛ معلومات وبيانات مُستقاة من المقابلات). يعتبر نظام الكفالة شائعًا في منطقة الشرق الأوسط، وهو يستخدم لتنظيم العلاقة بين العمّال المهاجرين وأرباب العمل، وعلى الرغم من أن هذا النظام يتألّف من مجموعة من الممارسات العرفية وليس قانونًا، إلّا أن له أسبقية كبيرة على تنظيم معاملة وتشغيل العاملات في الخدمة المنزلية المهاجرات.

إلى ذلك، يستثني قانون العمل في لبنان العاملات في الخدمة المنزلية المهاجرات (هاميل ٢٠١٢، ١٢). وبالتالي، يشكّل نظام الكفالة الأساس القانوني للهجرة في لبنان، ما يجعل العاملات غير قادرات على دخول سوق العمل اللبناني مثل الوكلاء الاقتصاديين الأحرار بل يحتجن إلى الحصول على عرض عمل قبل أن يتمكّن من دخول البلاد (هاميل ٢٠١٢، ١٢). أيضًا، تصدر تصاريح عمل وإقامة المهاجرين عن المديرية العامّة للأمن العام، مع إلزامية وجود كفيل يظهر اسمه في كلّ من التصاريح المطلوبة وعلى تأشيرة الدخول. يؤدّي شرط الكفالة إلى وضعية حيث «يُتوقع من الكفلاء أن يتحمّلوا المسؤولية المالية والقانونية عن العاملات في الخدمة المنزلية المهاجرات أثناء تواجدهن في البلاد» (هاميل ٢٠١٢، ١١). وبالتالي، تصبح الموظّفة في موقع يفتقد للقوّة على المساومة والمفاوضة على حقوقها وضمانات الحماية نظرًا إلى أن جميع تراخيصها القانونية مرتبطة بكفيل مُعيّن. باختصار، تخلق الكفالة نظامًا للتبعية المباشرة بين العاملة في الخدمة المنزلية وربّ العمل (عبد الرحيم ٢٠١٠، ١١).

وثّق المجتمع المدني والمنظّمات الدولية انتشار الإهمال والاستغلال الذي تتعرّض له العاملات في الخدمة المنزلية المهاجرات تحت نظام الكفالة في لبنان، وورد أن أرباب العمل ينتهكون حقوق تلك العاملات العمّالية والفردية. وجدت دراسة موسّعة لمنظّمة العمل الدولية، تتبعت آراء وممارسات ١٢٠٠ ربّ عمل لبناني تجاه العاملات في المنازل، أن ٧٣٫٨٪ من العاملات لا يحصلن على نسخة من عقد العمل، وأن نصف أرباب العمل اللبنانيين يتوقّعون أن تعمل العاملات سبعة أيام في الأسبوع. في الواقع، تبيّن هذه الأمثلة أن أرباب العمل يفشلون في تنفيذ الشروط المنصوص عليها في العقد الموحّد المُصمّم لتخفيف معاناة العاملات المهاجرات إلى لبنان (منظّمة العمل الدولية ٢٠١٦، ٢٣، ٣١). على غرار حقوق العمل السيّئة، يُقال إن تقييد الحرّيات الشخصية للعاملات متفشٍ بشكل واسع، وقد توصّلت دراسة منظّمة العمل الدولية إلى أن ١٣٫٩٪ من أرباب العمل الذين شملهم الاستطلاع يحبسون العاملات دائمًا داخل المنزل، وأن ٩٤٫٣٪ منهم يحتفظون بوثائق هوياتهن منذ وصولهن (منظّمة العمل الدولية ٢٠١٦، ٣٦). تشير الدراسة أيضًا إلى أن أكثر من نصف أرباب العمل اللبنانيين، الذين يعتقدون أنه يحقّ لهم قانونًا حبس العاملات داخل المنزل، يُقدِمون على هذه الممارسة في محاولة لإجبارهن على العمل. أجرت المنظّمة الدولية المناهضة للعبودية مقابلات مع عاملات نيباليات في لبنان لتسليط الضوء على الاستغلال الذي يتعرّضن له بشكل يومي. على سبيل المثال، أوضحت إحداهن أن ربّ عملها حبسها في غرفة صغيرة من دون أي وسيلة للاتصال بالعالم الخارجي ولجأ إلى العنف الجسدي كلما طالبت براتبها (المنظّمة الدولية لمناهضة العبودية ٢٠١٤، ٩)، وأشارت بإيجاز إلى ربّ عملها على أنه سيّدها، مؤكّدة أن عمل المهاجرات في لبنان يذكرها بأعمال السخرة. في ضوء هذه النتائج المُقلقة، يبدو واضحًا أن العاملات في الخدمة المنزلية المهاجرات مُعرّضات بشكل خاص لسوء المعاملة والاستغلال في ظلّ نظام الكفالة وفي غياب أطر قانونية وإلزامية لاحترام الحقوق وتوفير الحماية.

مشاركة المجتمع المدني: الاستراتيجيّات والتكتيكات

استخدمت منظّمات المجتمع المدني استراتيجيّات المناصرة، بشكل أساسي، لتعزيز حقوق العاملات في الخدمة المنزلية المهاجرات منذ أواخر الثمانينيات. تشير خريطة أعدّت بتكليف من منظّمة العمل الدولية حول خدمات المنظّمات غير الحكومية المعنية بالعاملات في الخدمة المنزلية إلى أنه منذ أواخر الثمانينيات وحتّى عام ٢٠٠٥، شكلت قضية تلك العاملات مصدر قلق للمنظّمات الدينية، ما دفعهن إلى التركيز على تقديم الخدمات لهن، ولا سيّما الرعاية الرعوية والمساعدة القانونية والمأوى والاستشارات (طابع ٢٠١٢، ١٤). ومن أبرز الفاعلين الأوائل الذين شاركوا في الرعاية الرعوية للمهاجرات الأفرو- آسيويات نذكر منظّمة كاريتاس الدولية (التي أسّست بعد ذلك مركز كاريتاس لبنان للمهاجرين في العام ١٩٩٤). في العام ٢٠١١، أسّست حركة مناهضة العنصرية في لبنان مركزًا لمجتمع المهاجرين كمساحة اجتماعات للعاملات في الخدمة المنزلية المهاجرات، فيما تواصل نشاطاتها التي تراوح من المناصرة الشعبية إلى ورش العمل الإعلامية.

تهدف هذه المنظّمات بشكل أساسي إلى رفع مستوى الوعي حول الانتهاكات التي تواجهها مجتمعات العاملات في الخدمة المنزلية. مع ذلك، تبقى هذه الأنواع من حملات التوعية، وإن كانت مؤثّرة، مُدمجة ضمن استراتيجيّة محدودة لمناصرة القضية، ولا يمكن أن تترجم إلى تغيير في السياسة. في الواقع، إن الانتهاكات التي تواجهها العاملات في

الخدمة المنزلية هي نتيجة التفاعل المُعقّد بين مختلف أصحاب المصلحة مثل أرباب العمل ووكالات التوظيف والمؤسّسات الحكومية التي تحافظ على هيكلية سلطوية تقوّض حقوق العاملات. في حين تسلّط حملات التوعية الضوء على المخاطر التي تواجهها العاملات، إلّا أنهن يكافحن لتقليل المخاطر المذكورة بشكل فعّال في المجال العام اللبناني الذي تسوده اللامبالاة والتواطؤ في ظلّ نظام الكفالة الاستغلالي.

هكذا، تكوّنت قضية العاملات في الخدمة المنزلية المهاجرات من النشاط الإنساني الخيري، إلى أن مهّد المجتمع المدني الطريق لهن لاكتساب الفعالية السياسية والاستقلالية. في الواقع، تؤكّد منظّمات المجتمع المدني الآن على أنشطة المناصرة التي تعزّز تنمية مجتمعات العاملات في الخدمة المنزلية المهاجرات. إذ انضمّت العديد من المنظّمات الإنسانية، مثل جمعية إنسان وجمعية رواد فرونتيرز، إلى الجماعات الدينية في جهودها لتحسين المكانة المجتمعية للعاملات في الخدمة المنزلية المهاجرات. وقد عملت هذه المجموعات الإنسانية بشكل كبير على تمكين العاملات في الخدمة المنزلية، مع تنويع نهج تقديم الخدمات الذي تبنّته المنظّمات غير الحكومية (طابع ٢٠١٢، ١٤). بدأت هذه الجمعيّات في تنظيم أنواع جديدة من النشاطات مثل ورش العمل الإعلامية والصفوف لتثقيف العاملات المهاجرات حول حقوقهن، ولزيادة كفاءاتهن ومعرفتهن، ولرفدهن بمجموعة من المهارات الجديدة، فضلاً عن تحسين ظروفهن المعيشية من خلال المساعدة الطبية والإنسانية والقانونية (طابع ٢٠١٢، ١٤، ١٧).

في الآونة الأخيرة، انخرطت مجموعة متنوّعة من المنظّمات الحقوقية والنسوية، مثل مؤسّسة أمل، وكفى عنف واستغلال، وحركة مناهضة العنصرية مع العاملات في الخدمة المنزلية المهاجرات لتنويع نشاطهن في المجتمع المدني. تؤكّد هذه المنظّمات على الجهود المجتمعية وبناء والشبكات، وحملات المناصرة، والمشاريع البحثية لدعم التحرّكات والنشاطات المطلبية، التي توجّه لإشراك مجتمعات أكبر من الجمهور اللبناني والعاملات في نشاط المجتمع المدني ما يسمح للقضية باكتساب نطاق مجتمعي أوسع.

مهّد التعاون بين المنظّمات غير الحكومية اللبنانية الطريق لتمكين مجتمعات العاملات في الخدمة المنزلية المهاجرات. في حين احتكرت المنظّمات غير الحكومية حملات مناصرة العاملات في السابق، إلا أنها باتت تعترف بهن بصفتهن فاعلات في المجتمع المدني. تؤكّد المقابلات مع المنظّمات غير الحكومية، مثل كفى وMCC وأمل، على تعاونها الوثيق مع العاملات. ذكرت ممثّلة عن كفى أن المنظّمات غير الحكومية تدعم شبكة تواصل مع العاملات في الخدمة المنزلية، ما يمكّنهن من عقد اجتماعات شهرية معهن والاتفاق على أجندة مشتركة. بما أن العاملات في الخدمة المنزلية بتن لاعبات أساسيات في حملات المنظّمات غير الحكومية، فإن ذلك دليل على فعاليتهن السياسية الجديدة في المجتمع المدني. مع ذلك، إن تمويل هذه المبادرات بشكل أساسي من جهات فاعلة دولية مثل منظّمة العمل الدولية، يبرز نقص الدعم المالي الداخلي في لبنان لقضية العاملات في الخدمة المنزلية المهاجرات.

يسلّط عمل المنظّمات غير الحكومية الضوء على التحوّل الكبير من المساعدات الخيرية إلى نشاط التنظيم الذاتي وسط مجتمعات العاملات في الخدمة المنزلية. من خلال المناصرة والتوعية، تروّج منظّمات المجتمع المدني بقوّة لتمكين العاملات في محاولة للالتفاف على سلطة الكفالة. على مدى السنوات القليلة الماضية، تنظّمت بعض مجتمعات المهاجرات في مجموعات غير رسمية للمطالبة بمعاملة وحقوق أفضل من خلال المظاهرات في الشوارع وحملات التوعية، ونجحت العديد منها من الاستفادة من توسّع المجتمع المدني، كما يتضح من نشوء NARI (مجموعة مُستقلّة للنسويات النيباليات في لبنان)، التي تأتي نتيجة جهود بذلتها منظّمة كفى مع العاملات للدفاع عن مصالحهن. من خلال دعم كفى وإرشادها، أصبحت NARI الآن قادرة على التعبير عن اهتمامات مجموعتها الخاصّة وتسليط الضوء على الاستغلال والإساءة التي تواجهها عضوات المجموعة. لكن على الرغم من تزايد فعاليتهن السياسية ورأسمالهن الاجتماعي، لا تزال مجموعات العاملات في الخدمة المنزلية غير قادرات على التواصل بشكل فعّال مع صنّاع القرار اللبنانيين. إن استبعادهن من السردية الوطنية يحدّ من قدرتهن على تغيير السياسات التي تؤثّر على مجتمعاتهن. وبالتالي، لا يمكن لأساليب التنظيم الذاتي التي تلجأ إليها العاملات سوى أن تستخدم الأماكن غير الرسمية لتوعية الجمهور اللبناني وتقليل معدّلات العنف الذي يتعرّضن له.

على الرغم من أن التعاون بين منظّمات المجتمع المدني والمؤسّسات الحكومية أمر بالغ الأهمّية في إطار نشاط العاملات في الخدمة المنزلية، إلّا أن الدولة اللبنانية تبدو متناقضة تجاه التنظيم الذاتي لتلك العاملات. من ناحية، يظهر ان منظّمات المجتمع المدني غالبًا ما تفاعلت مع الحكومة، وتحديداً في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٥ عندما نظّم المركز اللبناني لمكافحة الإرهاب، ومنظّمة العمل الدولية، ووزارة العمل، ومكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ورشة عمل حول وضع العاملات في الخدمة المنزلية المهاجرات إلى لبنان. نتيجة لورشة العمل، تشكّلت لجنة توجيهية وطنية بتكليف من الحكومة في العام ٢٠٠٦ لمتابعة التوصيات التي قدّمت (طايع ٢٠١٢، ٩). دفع إنشاء اللجنة إلى مشاركة المجتمع المدني من خلال فتح الأبواب لمجموعة أوسع من المنظّمات وتوسيع أشكال النشاط المُستخدمة، لكن اللجنة أهملت استخدام مواردها لإحداث تغيير في السياسة، واختارت التركيز على حقّ العاملات في الخدمة المنزلية في الوصول إلى المعلومات، وهو ما يدلّ على حدود النشاط القائم على زيادة الوعي الذي يهمّش مسألة التغيير السياسي في أي قضية.

من ناحية أخرى، تدين المؤسّسات الرسمية مثل وزارة العمل أي محاولة لتحدّي الوضع الراهن. على سبيل المثال، وجّهت وزارة العمل اللوم إلى تشكيل نقابة العاملات في الخدمة المنزلية ضمن الاتحاد الوطني لنقابات العمّال والمستخدمين. لكن بما أن العاملات في الخدمة المنزلية مستثنيات من قانون العمل، تعتبر الحكومة أي تفاوض على السلطة معهن بمثابة نشاط غير قانوني، وهو ما يؤدّي إلى تجريدهن من وكلائهن السياسية ويحدّ من أنواع النشاط الذي يمكنهن الانخراط فيه. إن إدانة الحكومة للنقابات العمّالية - وليس مجموعات المناصرة الشعبية - تدلّ على الصعوبات الكامنة في تحقيق التمكين المجتمعي. في الواقع، تتنظّم مجموعات مناصرة العاملات في الخدمة المنزلية على أساس العرق، في حين أن النقابة العمّالية الكاملة تتغلّب على الانقسامات الوطنية وتنظّم العاملات في الخدمة المنزلية وفقًا لهويتهن الاقتصادية المشتركة. يمكن الاستدلال على أن الحكومة تقبل أكثر بنشاط المجتمع المدني الذي يتعامل مع قضية العاملات على أنها قضية حقوق إنسان وليست قضية اجتماعية واقتصادية. مع ذلك، زوّد التعاون بين المنظّمات غير الحكومية والاتحاد الوطني لنقابات العمّال والمستخدمين، المجتمع المدني بمجموعة شاملة من الأدوات للدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للعاملات وعن كرامتهن الإنسانية، ويشمل ذلك بعض المبادرات المؤثّرة مثل المشاركة العلنية للعاملات في الخدمة المنزلية المهاجرات في المسيرات الوطنية ليوم العمل، ومشاركة المجتمع المدني في الحركة العمّالية لحماية العاملات في الخدمة المنزلية المهاجرات. من هنا، يمكن لهذا التعاون أن يمهّد الطريق لدمج كلّ من تكتيكات المجتمع المدني النظرية والتجريبية، وتحديداً المناصرة القائمة على تحفيز البحث والمعرفة، وأيضاً تأييد النقابات للعاملات في الخدمة المنزلية لخلق تأثير دائم على القضية.

مشاركة المجتمع المدني: النتيجة

اليوم، تنخرط معظم المنظّمات المعنية بالعاملات في الخدمة المنزلية في ما لا يقلّ عن نوعين إلى أربعة أنواع مختلفة من النشاط، بدلاً من أن تقتصر على نهج واحد. كذلك تتعاون المنظّمات بشكل متزايد مع بعضها، ومع مجتمعات المهاجرات من أجل تنفيذ حملات ومشاريع أكبر. على سبيل المثال، نسّقت المنظّمات احتجاجات مشتركة بمناسبة اليوم العالمي للعاملات في الخدمة المنزلية لمدة تسع سنوات مُتتالية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن ممثّلي هذه المنظّمات يجتمعون شهريًا لتنسيق النشاطات المُشتركة (معلومات المُستقاة من المقابلة).

أيضًا لعبت منظّمة العمل الدولية والصحافة اللبنانية دورًا فعّالًا في لفت انتباه الرأي العام إلى وضع العاملات في الخدمة المنزلية عبر جعل هذه القضية سياسية بشكل متزايد (عبد الرحيم ٢٠١٠، ٦، هيومن رايتس ووتش ٢٠٠٨، كفى ٢٠١٠). ركّزت الأخبار والمقالات البحثية عن العاملات في الخدمة المنزلية على السياسات غير الملائمة في حماية العمّال الوافدين، وأظهرت الاستغلال المُمارس من أرباب العمل، وناقشت العزلة الاجتماعية للمهاجرات (عبد الرحيم ٢٠١٠، ٦). ساعدت هذه المنشورات المنظّمات في أعمال المناصرة والتوعية. على سبيل المثال، سمّى إثنان من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم مقالًا لهيومن رايتس ووتش (٢٠٠٨) عن انتحار العاملات في الخدمة المنزلية باعتباره «نقطة تحوّل» في جهودهم لزيادة الوعي العام حول حقوقهن.

في بعض الأحيان، نجحت جهود التوعية في التأثير على إغلاق مكاتب التوظيف والاستقدام الخاصّة بسبب سوء السلوك. وقد ساعدت المنظّمات أيضًا في زيادة الوعي العام بهذه القضية. أشار أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى المعلومات المُتاحة الآن بالمقارنة مع العام ٢٠١٠ عندما كان عدد قليل من الناس يعرفون بوجود نظام الكفالة. كما ساعد تنامي نشاط المجتمع المدني على جذب المزيد من التمويل الدولي من السفارات والمنظّمات الدولية لهذه القضية، وساعد المنظّمات اللبنانية على مواصلة عملها المهمّ.

على الرغم من هذه الجهود، إلّا أن منظّمات المجتمع المدني لم تنجح في الضغط على الحكومة اللبنانية لإلغاء نظام الكفالة. في الواقع، لا تزال الجهات الفاعلة في المجتمع المدني عاجزة إلى حدّ ما عن الدعوة إلى تغيير نظام الكفالة داخل النظام السياسي السائد (جريديني ٢٠٠٢، ١٦، معلومات مستقاة من المقابلة). في الواقع، كما لاحظ أحد الذين تمّت مقابلتهم، إن الافتقار إلى بدائل حقيقية عن نظام الكفالة يشكّل قضية رئيسية لعمل منظّمات المجتمع المدني. أشارت الأبحاث السابقة أيضًا إلى أن المبادرات والشبكات والبرامج التي تتعامل مع القضية الفرعية للعاملات في الخدمة المنزلية المهاجرات كانت، في بعض الأحيان، غير مؤاتية لمجتمع المهاجرات ولصدقية حركة العاملات في الخدمة المنزلية نظرًا لطبيعتها القليلة التأثير والمُتخصّصة (طايع ٢٠١٢، ٩). في الواقع، تشير التقديرات في العام ٢٠١٢ إلى وجود نحو ٢٥٠ عاملة في الخدمة المنزلية (طايع ٢٠١٢، ٤٩)، لكن نظرًا للعدد المحدود للأفراد، تبقى قدرات المنظّمات العاملة في هذا المجال الفرعي محدودة للغاية (طايع ٢٠١٢، ٤٩). بالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن العدد المُتزايد من منظّمات المجتمع المدني التي تستجيب لاحتياجات عاملات المنازل قد أعفى الحكومة اللبنانية من تحمّل مسؤوليّة هذه القضية (طايع ٢٠١٢، ١٣). وبالتالي لا يوجد التزام جادّ من المسؤولين الحكوميين لحلّ القضايا المُتعلّقة بالعاملات في الخدمة المنزلية، لا بل أن محاولات الحكومة السطحية لمساعدة العاملات تؤدّي إلى استمرار صرف المسؤولية عن هذه القضية. على سبيل المثال، ينصّ العقد الرسمي المُصمّم للعاملات في الخدمة على وجوب تقديم الشكاوى إلى وزارة العمل. مع ذلك، لا تطبّق الوزارة هذه القاعدة، ما يمكّن مكاتب الاستقدام والتوظيف الخاصّة من العمل كوسيط لصالح أرباب العمل بدلاً من العاملات في الخدمة منزلية. إن موقف الحكومة غير المبالي بشكل عام تجاه المعاملة التعسّفية لعاملات المنازل المهاجرات يحبط جهود المجتمع المدني لتحقيق أي تغيير على المدى الطويل.

الاستنتاجات والدروس المُستفادة

تهدف هذه الورقة إلى تقديم لمحة عامّة عن مشاركة واستراتيجيّات وتحدّيات منظّمات المجتمع المدني من أجل تحسين وضعية العاملات في الخدمة المنزلية اللواتي يعشن ويعملن في ظل نظام الكفالة. بدأت مشاركة المجتمع المدني في هذه القضية بشكل خجول عبر تقديم الرعاية والخدمات من بعض المنظّمات الدينية. لاحقًا تكثّف نشاط المنظّمات وتنوّع على مرّ السنين ليشمل المقاربات التمكينية والحقوقية التي تستهدف الهيكليات الاجتماعية والثقافة التي تحيط بمعاملةال عاملات في الخدمة المنزلية في لبنان. كان نشاط المجتمع المدني ناجحًا إلى حدّ ما في زيادة الوعي حول قضية تلك العاملات وبناء القدرات والمهارات داخل مجتمعات المهاجرات. أيضًا من المثير للاهتمام أن نلاحظ أن قضية إساءة معاملة العاملات في الخدمة المنزلية تمثّل أولوية لكلّ من المنظّمات غير الحكومية واتحاد نقابات العمّال والمستخدمين في لبنان. لا شكّ أن المنظّمات غير الحكومية تتمتّع بخبرة أكبر في مساعدة العاملات والتفاعل معهن، إلّا أن الجهود المُشتركة التي يبذلها الاتحاد ومنظّمة العمل الدولية لإدماجهن في النسيج الاقتصادي اللبناني قد زادت من تمكينهن.

مع ذلك، على الرغم من الجهود التي تبذلها منظّمات المجتمع المدني لتحسين مكانة العاملات المهاجرات، لم يتم إلغاء نظام الكفالة. أشارت أصوات نقدية إلى قدرة منظّمات المجتمع المدني المحدودة على فرض تغيير هيكلي حقيقي بسبب النظام السياسي المُعقّد في لبنان والتدخّلات غير المؤثّرة للعديد من المنظّمات. مع ذلك، لا يزال نشاط المجتمع المدني يقدّم بصيص أمل للعاملات في الخدمة المنزلية اللواتي ما زلن يعانين من فراغ حقوقي وحمائي.

الدروس المُستفادة:

- تحتاج منظّمات المجتمع المدني إلى ابتكار وتنفيذ رؤية مشتركة حول كيفية إصلاح نظام الكفالة. في الوقت الحالي، لا تمتلك المنظّمات استراتيجيّات مُشتركة لإصلاح نظام الكفالة، ما يضعف قدرتها على إحداث تغيير حقيقي.
- موارد المنظّمات العاملة على قضايات العاملات في الخدمة المنزلية محدودة للغاية بالمقارنة مع عدد العمّال المهاجرين في لبنان الآخذ في الارتفاع. من هنا، يجب بذل جهود جادّة لزيادة التعاون بين المنظّمات المتنوّعة لتجميع الموارد المُتاحة بشكل أفضل.
- بالإضافة إلى توفير الخدمات للعاملات في الخدمة المنزلية المهاجرات، يجب على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني إعطاء الأولوية لتغيير السلوك داخل المجتمع اللبناني في محاولة لإضفاء الطابع الإنساني على قضية تلك العاملات وتحسين مكانتهن مع أرباب العمل.
- نظرًا لأن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لا تمتلك تمويلًا كافيًا لإحداث تغيير في السياسات، يجب عليها أن تعمل كوسيط بين العاملات في الخدمة المنزلية وصانعي السياسات اللبنانيين لتحسين الخدمات العامّة.
- يتطلّب التنظيم الذاتي للعاملات في الخدمة المنزلية المهاجرات مزيداً من الموارد لزيادة القدرة على المشاركة في النشاط النقابي.

المراجع:

Abdulrahim, S. (2010). "A Pilot Study on the Attitudes of Lebanese Employers towards Migrant Domestic Workers." KAFA and Danish Refugee Council.

Guichon, A. (2014). "Into the Unknown Exploitation of Nepalese Migrant Domestic Workers in Lebanon." Anti-Slavery International.

Hamill, K. (2012). "Policy Paper on Reforming the 'Sponsorship System' for Migrant Domestic Workers: Towards an Alternative Governance Scheme in Lebanon." KAFA (enough) Violence & Exploitation.

Human Rights Watch. (2008). "Lebanon: Migrant Domestic Workers Dying Every Week." Human Rights Watch. 2008. Retrieved from https://www.hrw.org/news/2008/08/26/ lebanon-migrant-domestic-workers-dying-every-week. Accessed in: 11 Oct 2018.

International Labour Organization. (2016). "Intertwined - A Study of Employers of Migrant Domestic Workers in Lebanon." International Labour Organization, Labour Migration Branch.

Jureidini, R. (2002). "Women Migrant Domestic Workers in Lebanon." Geneva: International Labour Organization.

KAFA. 2010. "Silent Deaths." (2010). Retrieved from http://www.kafa.org.lb/kafa-news/13/silent-deaths. Accessed in: 02 Oct 2018.

Tayah, M. (2012). Working with Migrant Domestic Workers in Lebanon (1980-2012): A Mapping of NGO Services. Beirut: ILO Regional Office for Arab States.

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهمتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعلام والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

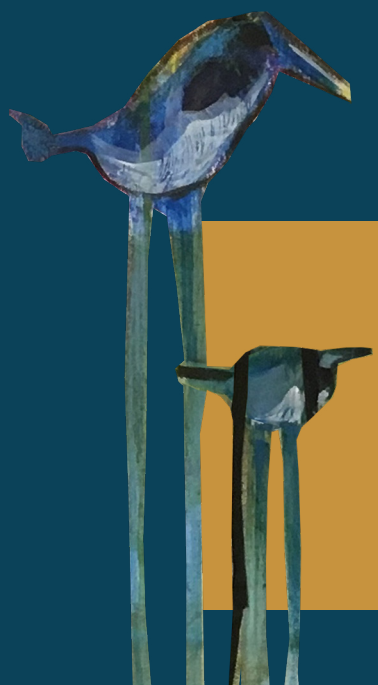

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub